

Distr.: General
16 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البندان ٩٢ و ٩٩ من جدول الأعمال المؤقت*
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في
منطقة الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩]

لطالما تمسكت إسرائيل بوجوب المسائل النووية وجميع مسائل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، التقليدية منها وغير التقليدية، ضمن السياق الشامل لعملية السلام. وهذا هو الإطار الذي تؤيد في نطاقه إسرائيل جعل الشرق الأوسط في نهاية المطاف منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية يمكن التحقق منها على نحو متبادل.

* A/64/150.

** وردت المعلومات المتضمنة في الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



وقرار الجمعية العامة ٣٨/٦٣ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لا يعبر بشكل واف عن موقف إسرائيل إزاء المسألة النووية في المنطقة. فإسرائيل لديها، في واقع الأمر، تحفظات جوهرية مهمة إزاء بعض عناصر هذا القرار. ونحن نرى، علاوة على ذلك، أن أي قرار يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن يحظى بتوافق الآراء حتى يكون ذا قيمة.

وبصرف النظر عن تلك التحفظات، أثرت إسرائيل لما يزيد على ٢٠ عاماً الانضمام إلى توافق الآراء، وبذلت جهوداً واسعة النطاق للمحافظة على الصيغة المستخدمة ومنع إدخال تغييرات من جانب واحد. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقاً من إيمانها بأن هناك حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على تباين المواقف. ويقتضي تشجيع هذه الرؤية أخذ الظروف الخاصة للشرق الأوسط بعين الاعتبار، حيث يرتبط بعضها ارتباطاً وثيقاً بالسمات الخاصة للمنطقة، فيما ينبع بعضها الآخر من التغيرات التي طرأت مؤخراً على الساحة الدولية. ورغم التطورات الإيجابية العديدة التي شهدتها المنطقة في مجال عدم الانتشار، لا تزال هناك بلدان تواصل التزود بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتعمل على تطويرها، ضاربة عرض الحائط بالتزاماتها الدولية ومتحدية قرارات مجلس الأمن. وتنكر بعض هذه البلدان على إسرائيل حقها في الوجود، وتواصل انتهاج ممارسات شديدة العداء تجاه إسرائيل.

ويستمر أيضا انعدام التقدم في التصدي للثغرات المعترف بوجودها في الأنظمة العالمية لعدم الانتشار، التي تتيح لبعض البلدان انتهاك التزاماتها الدولية دون عقاب. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط حيث يبدو واضحا أن العضوية في الاتفاقيات العالمية لا يوفر ضمانات كافية للامتثال، وذلك في ضوء السجل الضعيف لبعض بلدان المنطقة في هذا المجال. ويتجسد هذا الواقع في حالات العراق وليبيا وسوريا، كما يتجسد بصفة خاصة في حالة برنامج إيران النووي الذي لم يوقف رغم وجود أدلة دامغة على طبيعته العسكرية وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن لخمسة قرارات. وتشكل أنشطة إيران النووية انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، ومطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزاماتها القانونية الدولية. ويمثل هذا البرنامج النووي تهديدا واضحا للاستقرار والأمن في المنطقة ككل، وي طرح تحديا ملحا فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن العالميين. ولهذا المناخ الذي تسوده التهديدات المتزايدة تأثير حاسم على قدرة المنطقة على المضي قدما نحو إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وقد تزايد خطر هذه الوقائع التي تعيشها المنطقة مع ما تكشف من وجود سوق سوداء وانتشار شبكات تنقل دول مارقة من خلالها المعدات والتكنولوجيا والدراية النووية.

ولذلك، ثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية في بلدان الشرق الأوسط، فضلاً عن الحد من نقل تكنولوجيات دورة الوقود النووي، وعدم تزويد الدول التي ثبتت مخالفتها لالتزاماتها الدولية في هذا المجال بهذه التكنولوجيات. وهناك ضرورة ملحة لبذل طائفة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع على اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير من بينها فرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من المواد الحساسة، لا سيما الصادرات إلى البلدان المنخرطة في أنشطة للانتشار واسعة النطاق والبلدان المشتركة في دعم الإرهاب.

ويقتضي هذا الواقع المقلق في الشرق الأوسط اعتماد نهج عملي يُنفذ خطوة خطوة مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة فيما بين جميع دول المنطقة. وكما بينت التجربة في مناطق أخرى ومنها أمريكا اللاتينية، فإن هذه العملية ذات طابع تدريجي في جوهرها. ولا يمكن لها أن تبدأ واقعياً إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة من أجل إيجاد الثقة الضرورية لقطع تعهدات تعاونية أكثر طموحاً في المجال الأمني. ولا يمكن تنفيذ تدابير فعّالة لتحديد الأسلحة والتقييد بها إلا في منطقة لا تشكل فيها الحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب والعداء والتحريض السياسيين مظهراً من مظاهر الحياة اليومية.

وقد سعت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى إرساء دعائم السلام في المنطقة على أساس مصالحة تاريخية تجسد مفاهيم التوفيق والثقة والاحترام المتبادلين وحسن الحوار. ووضعت أساس التعايش بين إسرائيل وجيرانها في معاهدتي سلام ثنائيتين أبرمتا مع مصر والأردن. ولا تزال إسرائيل تأمل في التوصل إلى معاهدات سلام مع الفلسطينيين ولبنان والجمهورية العربية السورية، وغيرها من البلدان في منطقتنا. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت إسرائيل جهداً كبيراً بعد مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ للإسهام في نجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن هذه المحادثات، بدلاً من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي، أوقفتها مع الأسف دولة أخرى في المنطقة.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم على الصعيدين الإقليمي والعالمي على النحو المذكور، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على مسألة عدم الانتشار النووي، وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتتواءم بصورة أكبر مع الأنظمة العالمية لعدم الانتشار، بما في ذلك في مجال الضوابط المفروضة على الصادرات.

وتشكل هذه الجهود عنصراً هاماً في مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وقّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ قانون التصدير والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر هذا القانون تصدير المعدات والتكنولوجيا والخدمات المخصصة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظاماً لمراقبة الأصناف ذات الاستعمال المزدوج في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية. وتستند قائمة الأصناف الخاضعة للمراقبة إلى القوائم التي وضعها فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وباعتماد هذا القانون، نفذت إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بتلك النظم لمراقبة الصادرات. وجاء هذا القانون مكملاً للتشريع الإسرائيلي لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد ذات الصلة، وذلك امتثالاً لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الذي أدخل في صلب قانون مراقبة صادرات الدفاع لعام ٢٠٠٨، وفي صكوك تشريعية ثانوية ذات صلة.

وبناء على ذلك، فإن إسرائيل تنفذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي قد دعمت تمديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، بناء على أحكام القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨).

وتشاطر إسرائيل المجتمع الدولي قلقه إزاء تعزيز سلامة وأمن المواد النووية والإشعاعية بغية منع الاتجار غير المشروع. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى العديد من الاتفاقيات ومدونات قواعد السلوك المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. فقد انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وباشرت عملية التصديق على التعديل المدخل على الاتفاقية المذكورة. ووقعت أيضاً على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وبدأت في الوقت ذاته التحضير للتصديق عليها. وما فتئت إسرائيل تدعم مدونة قواعد سلوك الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بسلامة وأمن المصادر المشعة، وكذلك مدونة قواعد سلوك الوكالة المتعلقة بسلامة مفاعلات البحوث، وهي تقوم بتنفيذها. وعلاوة على ذلك، انضمت إسرائيل إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومبادرة أمن الحاويات، والمبادرة الأمريكية المتعلقة بالموانئ الكبرى، والمبادرة العالمية للحد من التهديد النووي. وتؤيد إسرائيل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

وينبغي، على نحو ما أقره المجتمع الدولي، أن يكون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مستنداً إلى ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين جميع دول المنطقة. ولا يمكن

إجراء مفاوضات فيما بين تلك الدول بشأن إنشاء تلك المنطقة، والشروع في إنشائها، والتحقق منها فعلياً إلا في سياق علاقات سلمية.

وترى إسرائيل أن القرارات الأحادية غير المتوازنة الرامية إلى عزل إسرائيل واستبعادها، ومنها القرار المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، لا تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، فإن هذه القرارات تقوّض الثقة ومناخ التعاون اللذين يعدان الأساس الضروري لتحقيق تلك الغاية، بتجاهلها واقع المنطقة المعقّد.

وينبغي للبلدان، لا سيما بلدان الشرق الأوسط، أن تدرك أن هذه القرارات لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحاجة إلى إجراء مفاوضات مباشرة وإلى بناء الثقة والحد من التهديدات وإقامة علاقات سلمية مستقرة في المنطقة؛ وكلها معالم أساسية على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولقد اتبعت إسرائيل باستمرار، على مر السنين، السياسة الموضحة أعلاه. وفي اعتقادنا أن هذه السياسة صالحة اليوم كما كانت صالحة على مدى العقد الماضي، لأنها توفر توجيهاً سليماً لتحقيق الأمن الإقليمي ارتكازاً إلى أسس الاستقرار والسلام.